تصور مقترح لتطوير إعداد المعلم في كليات التربية

أ.د/ محمد أمين المفتي

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

تصور مقترح لتطوير إعداد المعلم في كليات التربية

أ. د/ محمد أمين المفتي

أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات، والعميد الأسبق لكلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

elmofti44@hotmail.com

قدمت للنشر في ٤/ ٤/ ٢٠١٨م قبلت للنشر في ١/ ٥/ ٢٠١٨م

ملخص: تهدف الورقة الحالية لاثارة نقاش ووجهات نظر المتخصصين حول رؤية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في كليات إعداد المعلم، حيث تتناول الورقة رؤية لأعداد المعلم تحت مظلة الجامعة التربوية التي ينتظم تحتها تخصصات متنوعة، وأوضحت الورقة مجموعة من المرتكزات والآراء التنفيذية لهذه الرؤية المقترحة، ووضعت تصوراً مقترحاً يتضمن رؤية ورسالة وأهداف ونظام للدراسة وإعداد المعلم ومعلم المعلم، والبنية التحتية، والتقويم، بما يمكن من استخدامه وتوظيفه لتطوير منظومة إعداد المعلم.

الكلمات الدلالية: إعداد المعلم، رؤية مقترحة، كليات التربية.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

A conceived proposal for developing Teacher Education in College of Education

Prof. Dr. Elmofti, Mohamed Amin
Professor of Mathematics Education and the former Dean of College of Education,
Ain Shams University. Egypt, elmofti44@hotmail.com

Presented in 4 April 2018 Accepted in 1 May 2018

Abstract: The present paper aims to raise a discussion with specialists on a proposed vision for developing the system of teacher Education in the teacher preparation colleges, where the paper addresses the vision of preparing the teacher under the umbrella of the University College. The paper explained a set of pillars and executive declarations of this proposal conceived, that includes a vision, mission, objectives, system of study, teacher and teacher education, infrastructure, and evaluation systems, which make it able to use and in developing the teacher preparation system.

Key Words: Teacher Education, conceived proposal, College of Education

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

مقدمة

يذخر الميدان التربوي بقضايا متعددة جديرة بالدراسة والبحث، ومن بين هذه القضايا تبرز قضية إعداد المعلم وتطوير برامج إعداده في المقدمة لأهميتها وحيويتها. فالأهمية تنبع من اهتمام رجال التربية بها علاوة على أن التعليم أمن قومي وإذا صلح إعداد المعلم صلح التعليم، أما حيويتها فتتمثل في استمرار البحث فيها مع كل تغير يحدث على المستوى القومي والإقليمي والعالمي أيضا.

جدير بالذكر أن هناك محاولات مستمرة تتمثل في دراسات ومؤتمرات لتطوير كليات التربية وبرامج إعداد المعلم التي تقدمها، منها الدراسة التي أجرتها كلية التربية جامعة عين شمس بتكليف من وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي عام ١٩٧٩، والدراسة التي قامت بها كلية التربية جامعة عين شمس ومركز بحوث التنمية الدولي عام ١٩٨٢، والمؤتمر القومي لإعداد المعلم وتدريبه ورعايته ١٩٩٥، كما عقدت الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ثلاثة مؤتمرات في هذا المجال وهي إعداد المعلم التراكمات والتحديات عام ١٩٩٠، وتكوين المعلم ٢٠٠٤، وبرامج كليات التربية في الوطن العربي "رؤية مستقبلية" ٢٠٠٥، وانعقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي عام ٢٠٠٠ وكان من بين المشروعات التي أوصى بها المؤتمر مشروع إعادة هيكلة كليات التربية، وأعدت وزارة التربية والتعليم مشروعا لأعداد المعايير القومية للتعليم في مصر عام ٢٠٠٣كان من بينها معايير المعلم، واستمرارا لهذه الجهود صدر القرار الوزاري رقم ١١١٥ عام ٢٠٠٣ بتشكيل اللجنة القومية لإدارة مشروع لتطوير كليات التربية والتي اقترحت نموذجا استرشاديا لتطوير لكليات التربية في مصر، وأعدت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد معايير جودة التعليم وكان من بينها معايير للمعلم في مراحل التعليم العام والفني عام ٢٠٠٥ ثم نقحت عام ٢٠٠٨، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وبالرغم من هذه الجهود المستمرة لتطوير كليات التربية وما تقدمه من برامج إعداد للمعلم، إلا أنه لاتزال هناك مؤشرات لتراجع مستوى خريجي هذه الكليات، ولما كان هناك سعي في الوقت

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

الحاضر لتحقيق التميز في مستوى الكليات الجامعية ومن بينها كليات التربية وبالتالي الخريجين في هذه الكليات، تقترح هذه الدراسة تصورا إرشاديا لتطوير كليات التربية وبرامج إعداد المعلم التي تقدمها. **وينطلق هذا التصور من عدة مرتكزات وتوظيفا إجرائيا لتنفيذها.**

أولا: المرتكزات والإجراءات المقترحة لتنفيذها:

١- انتقاء الطلاب المتميزين للدراسة بكليات التربية

يقبل الطلاب في كليات التربية حاليا وفقا للنظام المتبع في مكتب التنسيق، ثم قواعد التنسيق الداخلي بكل كلية حسب العرض والطلب على الشعب المختلفة ويحكم كل ذلك المجموع الكلي للدرجات في الثانوية العامة والدرجات التي يحصل عليها الطالب في التخصص الذي يرغب دراسته، وعلاوة على ذلك تؤخذ رغبات الطلاب كأحد المعايير للتوزيع على الشعب المختلفة، كما تعقد مقابلات شخصية لتحديد مدى الاستعداد والرغبة للدراسة والاتجاه نحو مهنة التعليم.

هذا النظام القائم على أساس معيار تحصيل الدرجات، والمقابلات الشخصية الصورية، ومجرد الرغبة في دراسة تخصص معين لا يسمح بانتقاء الطلاب المتميزين على أساس علمي سليم. لذا تقترح الإجراءات التنفيذية التالية:

- إنشاء مكتب تنسيق خاص بكليات التربية على غرار مكاتب تنسيق الكليات العسكرية.
- عقد مقابلات شخصية جادة للراغبين في الالتحاق بكليات التربية.
- تطبيق اختبارات استعدادات نحو المهنة وقدرات عقلية وبدنية تتناسب مع متطلبات مزاولة مهنة التعليم، ومقاييس اتجاه نحو المهنة.

٢- اعتبار كليات التربية المصدر الوحيد لإعداد المعلم

تختلف مصادر إعداد المعلم وتتعدد وهذا يؤدي بدوره إلى تباين في برامج الإعداد واختلاف في مستوى التكوين العلمي، والتربوي، والنفسي، والثقافي، والفكري للخريجين مما ينعكس على أدائهم وبالتالي على مستوى تعلم طلابهم. لذا ينبغي توحيد مصدر الإعداد ليصبح في كليات التربية فقط. ولتوحيد مصدر إعداد المعلم تقترح الإجراءات التالية:

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

- أن تضم كليات التربية الأقسام التخصصية العلمية والأدبية بجانب الأقسام التربوية ؛ أي يطبق النظام التكاملي في الإعداد.
- توحيد سنوات الإعداد في جميع كليات التربية لتصبح خمس سنوات يدرس فيها الطالب المقررات.
- التخصصية، والمقررات التربوية، والمقررات الثقافية التي تكونه معلما يمارس مهنة التعليم.
- عدم الأخذ بنظام إعداد معلم لتدريس تخصص معين، أو لمرحلة معينة في كلية مستقلة كما هو معمول به في كليات التعليم الصناعي، أو كليات رياض الأطفال.

٣- الأخذ بالنظام التكاملي في برامج الإعداد، وزيادة عدد سنواته

تتبع كليات التربية النظام التكاملي في إعداد المعلم، غير أن هناك عددا قليلا منها يقدم المقررات التخصصية والتربوية في ذات الكلية، أما معظم كليات التربية يدرس الطالب المقررات التربوية فيها ويقوم أساتذة كليات العلوم والآداب التابعة لنفس الجامعة التي تتبعها كلية التربية بتدريس المقررات التخصصية لطلاب كلية التربية. هذا الوضع له سلبيات متعددة لعل من أهمها ضعف مستوى خريجي كليات التربية في المقررات التخصصية .

لذا تقترح الإجراءات التالية لتحسين تطبيق النظام التكاملي للإعداد.

- إنشاء أقسام تخصصية في العلوم والآداب في كليات التربية التي تخلو منها هذه الأقسام.
- زيادة عدد سنوات إعداد المعلم في كليات التربية ليصبح خمس سنوات.

ويمكن إتباع أحد البدائل التالية:

- البديل الأول: يدرس الطالب المقررات التخصصية في الأربع سنوات الأولى، ويدرس في السنة الخامسة المقررات التربوية، والمقررات الثقافية، ويمارس التربية الميدانية.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

- البديل الثاني: يدرس الطالب في الثلاث سنوات الأولى المقررات التخصصية، ويدرس في السنتين الرابعة والخامسة المقررات التربوية، والمقررات الثقافية، ويمارس التربية الميدانية بجانب دراسة المقررات التخصصية.
- البديل الثالث: توزع المقررات التخصصية، والمقررات التربوية، والمقررات الثقافية على الخمس سنوات، ويمارس الطالب التربية العملية في السنتين الرابعة والخامسة.
- البديل الرابع: توزع المقررات التخصصية، والمقررات التربوية، والمقررات الثقافية على الخمس سنوات وتبدأ التربية العملية من السنة الثالثة.

٤- اعتبار التعليم مهنة لها أصولها وأخلاقياتها

التعليم مهنة لها أصولها، وتقاليدها، وأخلاقياتها مثل بقية المهن الأخرى، وبالتالي فإن الإعداد لها ينبغي أن يتم في كليات متخصصة هي كليات التربية ويستلزم ذلك تطبيق نظام الترخيص لمزاولة هذه المهنة كما هو متبع في مهن أخرى مثل الطب والمحاماة. وتقترح الإجراءات التالية لتنفيذ ذلك:

- تطبيق نظام الترخيص لمزاولة مهنة التعليم وتكون نقابة المعلمين هي الجهة التي تصدر الترخيص، وأن يقسم المعل قسما على احترام آداب المهنة قبل مزاولتها على غرار قسم أبو قراط للطبيب.
- إعداد المعلم تحت مظلة واحدة هي كليات التربية
- عدم تعيين خريجي الكليات الأخرى غير المعدين تربويا ومهنيا بمهنة التعليم، إلا بعد استيفائهم لشروط الترخيص لمزاولة المهنة.
- رفع مكانة المعلم اقتصاديا واجتماعيا باعتبار أن مهنة التعليم لا تقل شأنا عن المهن الأخرى.
- إلزام وزارة التربية والتعليم بإيفاد المعلمين غير المعدين لمزاولة مهنة التعليم إلى بعثات داخلية بكليات التربية.
- وضع دورات التنمية المهنية بأكاديمية المعلم تحت الإشراف التربوي لكليات التربية

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

٥- وضع برنامج تطوير شامل لكليات التربية

يركز هذا البرنامج على تقويم المدخلات، والعمليات، والمخرجات لبرامج إعداد المعلم بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وتزويد الجهات المسؤولة عن إعداد المعلم بنتائج التقويم لاتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لتطوير هذه البرامج. وتنفيذ ذلك يقتضى أن يشمل برنامج التقويم ما يلى:

- المقررات الأكاديمية، والتربوية، والثقافية.
- التدريب الميداني على التدريس.
- استراتيجيات التعليم والتعلم المتبعة.
- الأساليب التكنولوجية المساعدة في التعليم والتعلم.
- المعامل والمختبرات والأجهزة.
- المكتبات الورقية، والإلكترونية.
- الجهاز الإداري.
- إدارة رعاية الشباب.
- الأنشطة الطلابية المختلفة.
- المباني وقاعات الدرس وقاعات المؤتمرات والاجتماعات.

على أن يزود المسؤولون عن تطوير كليات التربية بنتائج التقويم حتى يمكن تبين نقاط القوة، ونواحي الضعف، والإمكانات المتاحة، ومعوقات التطوير لضمان تطوير يقوم على أساس علمي سليم.

٦- تطبيق المدخل المنظومي في تطوير برامج الإعداد بكليات التربية

يضمن تطبيق هذا المدخل في عملية تطوير برامج الإعداد بكليات التربية إحداث تطوير يقوم على أسس علمية سليمة حيث تعتبر عملية إعداد المعلم منظومة متكاملة ومتفاعلة العناصر، وأن

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

التطوير يجب أن يشمل جميعها وآنيا وليس عنصرا دون العناصر الأخرى المشار إليها في النقطة السابقة وذلك في ضوء ما يسفر عنه التقويم الشامل من نتائج. و يتخذ الإجراء التالي لتنفيذ عملية التطوير:

تشكل لجنة للتطوير والمتابعة في كل كلية من كليات التربية برئاسة عميد الكلية على أن يكون الوكلاء مقررين كل في قطاع مسؤوليته وبعضوية:

- أساتذة متخصصين في تطوير المناهج.
- أساتذة متخصصين علم النفس التعليمي.
- أساتذة متخصصين في المواد الأكاديمية.
- أساتذة متخصصين في تكنولوجيا التعليم.
- عضو من الجهاز الإداري، وآخر من الجهاز المالي.
- عضو من رعاية الشباب.
- عضو فني.
- عضو من المكتبات.

وتكون مهمة هذه اللجنة:

- دراسة نتائج التقويم الشامل.
- تحديد العناصر التي تحتاج إلى تطوير.
- اقتراح استراتيجية وبدائل للتطوير للانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المستهدف.
- تحديد التمويل اللازم لعملية التطوير.
- تنفيذ التطوير ومتابعته وتصحيح مسارة إذا لزم الأمر ذلك.

٧- تطوير نظم وبرامج إعداد معلم المعلم

إن التطور المطلوب في برامج إعداد المعلم بكليات التربية يتطلب أساتذة وأعضاء هيئة تدريس على مستوى متميز في التخصص الأكاديمي والتربوي المهني، وهذا بدوره يستلزم تطوير نظم وبرامج إعداد معلم المعلم. ويقترح الإجراءات التالية للتطوير:

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

- التعيين: يفضل الأخذ بنظام طلاب البحث عند اختيار المعيدين، ومن يثبت جدارته وتميزه في ضوء مقابلة شخصية ولجنة استماع يعين في وظيفة معيد. أما بقية الوظائف الأخرى بدءا من مدرس فيكون الإعلان هو المتبع في التعيين وفقا لمعايير انتقاء يحددها المجلس الأعلى للجامعات
- الترقية: يرقى عضو هيئة التدريس إلى وظيفة أستاذ مساعد ثم إلى وظيفة أستاذ بناء على قواعد وشروط نظام ترقيات يتطلب إجراء عددا من الأبحاث العلمية ومقابلة شخصية والجهد في الأداء التدريسي والمساهمة في مشروعات بحثية سواء داخل الجامعة أو خارجها. هذا هو المتبع في نظام الترقية الحالي وهو مناسب إلى حد كبير
- الدراسات العليا: تتطلب برامج الدراسات العليا لإعداد معلم المعلم تقويم وتطوير يتلخص فيما يلي:

- تطوير محتوى المقررات التي تدرس على مستوى الماجستير ومستوى الدكتوراة على أن تكون مرتبطة بموضوع الرسالة التي يعدها الدارس
- رفع الحد الأدنى للفترة الزمنية بين تاريخ التسجيل وتاريخ المناقشة ليصبح سنتان بالنسبة للماجستير وثلاث سنوات بالنسبة للدكتوراة.
- دراسة مقرر في إحدى اللغات الأجنبية واجتياز الامتحان بنجاح، مع ألغاء امتحان التوفيل.
- ممارسة التدريس الفعلي لمدة سنة في مدارس التعليم قبل الجامعي بالنسبة للماجستير، ولمدة سنتين للدكتوراة تحت إشراف مدراء المدارس وأساتذة القسم المعين فيه الدارس لضمان الجدية في التنفيذ.
- زيادة عدد البعثات الخارجية للدول المتقدمة في التخصصات المختلفة وفي حالة تعذر توفير العدد المناسب من البعثات نتيجة للعبء المادي يمكن تطبيق نظام الإشراف

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

المشترك، وإذا تعذر ذلك أيضا يمكن أن يبعث الدارس لإحدى الدول المتقدمة في تخصصه لمدة عام لجمع المادة العلمية اللازمة لبحثة.

- تطوير المكتبات الورقية والمكتبات الإلكترونية، وتزويدها بالأساليب التكنولوجية، ونظم المعلومات، ومصادر المعرفة في مختلف التخصصات.
- تطوير المعامل ومختبرات الأبحاث، وتزويدها بالأجهزة ومواد الدراسة والبحث المتقدمة.

٨- التنمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس

تتطلب المستجدات في المجالات المعرفية التخصصية، والتربويات، وتكنولوجيا التعليم متابعة أعضاء هيئة التدريس لها للوقوف على هذه المستجدات فيها والتمكن منها. هذا يستلزم بدوره تنفيذ المقترحات التالية:

- تفعيل نص المادة في قانون تنظيم الجامعات التي تقضي بتفرغ عضو هيئة التدريس لمدة عام بمرتب كل خمس سنوات، يطلع على المستجدات في تخصصه وإجراء مجموعة من الأنشطة العلمية في إحدى الدول المتقدمة في تخصصه.
- حضور المؤتمرات، والندوات على المستويات المحلية، أو الإقليمية، أو العالمية والاشتراك فيها بدراسات وأبحاث.
- حضور دورات علمية تنشيطية في التخصص، وفي التربويات،
- تطبيق نظام التوأمة بين كليات التربية ونظيراتها بالدول المتقدمة والسماح بالزيارات العلمية المتبادلة بين أعضاء التدريس، والأستاذ الزائر.

٩- التزام الدولة بتمويل تطوير كليات التربية وبرامج الإعداد بها

من المعلوم أن عملية التطوير تتطلب تمويلا مناسبا حتى يحقق التطوير أهدافه، ولما كان تطوير كليات التربية وبرامج الإعداد بها يؤدي إلى جودة مستوى المعلم الذي يتخرج في هذه الكليات، وبالتالي إلى جودة العملية التعليمية التي تستهدف إعداد النشء للتميز، فإن عملية

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

تطوير كليات التربية هي مسؤولية قومية للدولة ويجب أن تلتزم رسميا بتمويلها علاوة على المصادر غير التقليدية التي تتمثل في المصادر التالية:

- المؤسسات الاقتصادية الخاصة، ورجال الأعمال، وأصحاب المدارس الخاصة بحيث تخصص نسبة من الأرباح للمساهمة في ميزانية التطوير.
- الخدمات التعليمية أو التربوية أو التدريبية التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص بكليات التربية.
- الجهود الذاتية التطوعية للمواطنين القادرين.

١٠ – الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم

كليات التربية هي المصدر الأساسي لتزويد مدارس وزارة التربية والتعليم بمعلمين معدين في الجانب التخصصي، والجانب التربوي المهني، والجانب الثقافي. ومن المنطقي والضروري أن تقام شراكة بين مصدر الإعداد والميدان متمثلا في المدارس التي يعمل فيها الخريجون حتى لا تنفصل برامج إعداد المعلمين عما يحدث في الميدان.

يتطلب تحقيق هذه الشراكة تنفيذ المقترحات التالية:

- وضع مدارس مرحلة التعليم قبل الجامعي تحت الإشراف المشترك بين كليات التربية، ووزارة التربية والتعليم.
- شراكة كليات التربية مع وزارة التربية والتعليم في الإشراف ومتابعة دورات التنمية المهنية التي تقدمها الأكاديمية المهنية للمعلم.
- تطبيق نموذج التعليم المتبادل، أو الشركات التعليمية الذي يربط التنظير بالتطبيق؛ حيث يقضي الطالب المعلم فترة مناسبة في المدارس خلال دراسته في كلية التربية لربط ما يتعلمه بالممارسة الفعلية ومعايشته من الناحية التطبيقية.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

١١- إعداد المعلم والمتعلم الباحث

أصبح عدد البحوث في تزايد مستمر سواء في مجال التخصصات المختلفة أو في تربوياتها، ومن البديهي أن تطبيق المعلم نتائج هذه البحوث في مجال التعليم يؤدى إلى تطوير وبالتالي تطور في هذا المجال. وإذا كانت الاتجاهات الحديثة في التربية تؤكد على أن البحث عن المعرفة أكثر نفعا وجدوى للمتعلم من تقديم المعارف له في صورتها النهائية – وبالتالي فمن أدوار المعلم تحفيز المتعلم على البحث – فإن الدعوة إلى إكساب كل من المعلم مهارات البحث العلمي تأتى من حيث الأهمية في الصدارة كأحد الأهداف التي ينبغي أن تحققها كليات التربية من خلال برامجها الدراسية.

ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ المقترحات التالية:

- تضمين برامج إعداد المعلم في كليات التربية مقررا لمناهج البحث العلمي.
- تكليف الطالب المعلم بإعداد ورقة بحثية بسيطة لكل مقرر يدرسه واعتبارها ضمن تقييمه في المقررات التي يدرسها خلال سنوات الإعداد.
- تكليف الطالب المعلم بإعداد ورقة بحثية شاملة في نهاية سنوات الإعداد واعتبارها أحد متطلبات التخرج.
- بناء على هذه المرتكزات تقترح الدراسة الحالية تصوراً لتطوير إعداد المعلم بكليات التربية.

ثانيا: التصور المقترح

جدير بالإشارة أن هذا التصور إرشادي، ويمكن أن تتبناه أي كلية للتربية، أو تعدل في بعض عناصره وفقا لخصوصية وظروف وإمكانات المحافظة والبيئة المحلية التي تقع فيها بما لا يخل من العناصر الأساسية لهذا التصور، أو الرؤية والرسالة، وهو كما يلي:

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

١- الرؤية:

أن تصبح كلية التربية المصدر الوحيد للإعداد لمهنة التعليم، وتحقق التميز في إعداد المعلم، ومعلم المعلم في التخصصات العلمية، والأدبية، والتربوية، والنوعية و تنميته المهنية والمتابعة والتطوير في الإعداد والتنمية وفقا للتغيرات الحادثة. وتقدم برامج متقدمة للدراسات العليا والبحوث، وتجرى دراسات وبحوث متميزة في المجالات التخصصية، والتربوية، والنوعية. كما تشارك في صناعة القرار التربوي واتخاذه وأن تكون بيت خبرة وذلك على المستوى القومي والإقليمي، وعلاوة على ذلك تفتح قنوات تعاون علمي وتربوي مع كليات إعداد المعلم في الدول المتقدمة.

وتستند هذه الرؤية إلى:

- أن التعليم مهنة وله كليات متخصصة للإعداد لها.
- أن للمعلم، ولمعلم المعلم أدوار متغيرة وفقا للتغيرات الحادثة في المعرفة، والتكنولوجيا.
- أن سمة التميز للمعلم، ومعلم المعلم تعنى تمكنه من التخصص وتربوياته وتكنولوجيا التعليم، ومتابعة المستحثات فيها، وقدرته على تغير أدوارة وفقا لتغير المعارف والتكنولوجيا وأنماط تعلم طلابه، وإجراء الدراسات والبحوث وتوظيف نتائجها في المواقف التعليمية، والانفتاح على نتاجات الدول المتقدمة في التخصص وتربوياته والاستفادة منها.
- أن المعلم، ومعلم المعلم المتميزان هما الأساس لتطوير كليات التربية والارتفاع بمستوى مخرجاتها.
- أن كليات التربية لها أدوار متنوعة مجتمعية، وثقافية، وبيئية، وإرشادية، وريادية غير إعداد المعلم.
- أن الخريج المتميز لكليات التربية يسهم في توفير تعليم وتعلم متميزان.
- أن التعليم المتميز يضمن استقرار الأمن القومي للدولة.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

٢- الرسالة:

إعداد المعلم في مختلف التخصصات لمرحلة التعليم قبل الجامعي وتربوياتها، وتقديم برامج تأهيل تربوي وبرامج دراسات عليا، وإجراء البحوث في التخصصية والتربوية. كما تساعد المجتمع المحلي بالخدمات التربوية، والثقافية، والبيئية المناسبة.

٣- الأهداف:

تنبع من الرسالة الأهداف التالية:

- إعداد المعلم المتميز لمهنة التعليم.
- إعداد الطالب المعلم المتميز تربويا لتدريس التخصصات العلمية والأدبية بالتعليم قبل الجامعي.
- إعداد الطالب المعلم إعدادا متميزا على توظيف الأساليب التكنولوجية في تدريس تخصصه.
- إكساب الطالب المعلم أساسيات البحث العلمي ومهاراته في التخصص وفي تربوياته.
- تعريف الطالب المعلم بالقضايا المجتمعية والبيئية والثقافية وتحفيزه على التفكير فيها وتحليلها.
- تمكين الطالب المعلم من اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية كأداة لانفتاحه على التجارب العالمية في التعليم.
- إجراء الدراسات والبحوث في مجال التخصصات والتربويات المختلفة في كليات التربية.
- الإسهام في تطوير الفكر التربوي ونشر الاتجاهات التربوية الحديثة في مجال التعليم والتعلم.
- تقديم المشورة للجهات والمؤسسات المعنية أو المرتبطة بمهنة التعليم على المستوى القومي والإقليمي.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

وتحقيق هذه الأهداف يستلزم ضمان الجودة والتميز في العناصر التالية وفقا للمرئيات التالية في انتقاء المتقدمين لكليات التربية:

- اجتياز المتقدمين للمقابلة الشخصية، ولاختبار الاستعداد لمهنة التعليم، ولاختبار القدرات.
- العقلية، والبدنية المناسبة مع متطلبات مهنة التعليم، ومقاييس الاتجاه نحو المهنة
- اجتياز اختبار القسم العلمي أو الأدبي في المادة التي يرغب في التخصص فيها.
- الخلو من الأمراض المعدية، والأمراض النفسية، والإعاقات التي تحول بينه وبين ممارسة المهنة.

٤- نظام الدراسة ومدتها:

تتبع الدراسة النظام التكاملي، وتقدم برامج الإعداد في خمس سنوات وفقا لأحد البدائل المطروحة في الركيزة الثالثة، وأن تكون كليات التربية هي المصدر الوحيد لإعداد المعلم لمهنة التدريس في جميع التخصصات الأدبية، والعلمية، والفنية (صناعي – تجارى – زراعي....) وما يستحدث في هذه التخصصات. تلتزم كليات التربية بإنشاء أقسام علمية وأدبية على غرار كلية التربية بجامعة عين شمس تقوم بتدريس المقررات العلمية والأدبية لطلابها.

أما بالنسبة للدراسات العليا فيلغى الدبلوم المهني وتبدأ الدراسة بالدبلوم الخاصة في التربية مباشرة بالنسبة للراغبين في التخصص في التربية أو علم النفس التعليمي وتكون مدة الدراسة سنة ميلادية. بالنسبة للراغبين مواصلة الدراسات العليا في التخصصات العلمية أو الأدبية الالتحاق بدبلوم خاص في العلوم أو الآداب وبنفس مدة الدراسة. يؤهل الدبلوم الخاص في التربية، أو الدبلوم الخاص في التخصصات العلمية أو التخصصات الأدبية لدراسة الماجستير ثم الدكتوراة في التخصص وفقا لما جاء في الركيزة السابعة.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

٥- برامج الإعداد:

تتولى لجنة قطاع الدراسات التربوية بوضع لائحة إرشادية تتضمن الأحكام العامة، والبنود التي تحكم كل ما يتعلق بالدراسة في كليات التربية، البرامج التي تقدمها على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ومستوى الدراسات العليا، ونظام تقويم الطلاب في المستويين. جدير بالذكر التزام كليات التربية بالأحكام العامة، ويترك لكل كلية وضع البنود التي تنظم الدراسة وبرامجها، وتقويم طلابها حسب خصوصيتها لتلافي التنميط في كليات التربية وبرامج الإعداد التي تقدمها مع الالتزام بما جاء في الركيزة الثانية.

٦- التربية الميدانية

التربية الميدانية هي البوتقة التي ينصهر فيها جوانب إعداد المعلم التخصصية، والتربوية، والثقافية وتتكامل في أداء تدريسي للطالب المعلم في مواقف تعليمية تعلمية فعلية. هذا الأداء يتطلب بالدرجة الأولى امتلاك لمهارات التدريس العامة والنوعية التي ترتبط بطبيعة التخصص. وبناء على ذلك ينبغي أن تتضمن برامج الإعداد مقررين: الأول محتواه الخلفية النظرية لمهارة التدريس العامة والنوعية كل حسب تخصصه، أما الثاني فيهدف إلى إكساب الطالب المعلم هذه المهارات من خلال تدريبه عليها في مواقف التدريس المصغر، أو التدريس للأقران، و يدرس هذين المقررين قبل التربية الميدانية مباشرة.

أما فيما يتعلق بالتربية الميدانية فتقترح البدائل التالية:

- النظام الحالي المتبع في كليات التربية.
- تخصيص نصف فصل دراسي للتربية العملية في السنتين الأخيرتين من سنوات الإعداد.
- تخصيص فصل دراسي كامل في السنة الأخيرة من سنوات الإعداد.

٧- استراتيجيات التدريس

مع ظهور نظريات تربوية ونفسية حديثة على الساحة التربوية تركز على المتعلم وتنميته تحول الاهتمام من التعليم إلى التعلم، ومن المعرفة إلى كيفية بحث المتعلم عنها واكتشافها وتشكيل بنيته

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

المعرفية بنفسه. أدى ذلك إلى ضرورة التخلي عن استراتيجيات التدريس التقليدية واستخدام استراتيجيات تدريس تنبع من هذه النظريات. بالتالي ينبغي أن تشمل برامج الإعداد ما يؤهل الطالب المعلم لاستيعاب هذه الاستراتيجيات والتمكن من مهارات التدريس بها في تخصصه.

٨- معلم المعلم إعداده وتنميته المهنية:

ينظم برامج إعداد معلم لمعلم وتطويرها، وتعيينه، وترقيته، وتنميته المهنية ما جاء في الركيزة السابعة والركيزة الثامنة من اقتراحات.

٩- مصادر التعلم:

يتطلب الإعداد المتميز للمعلم أو لمعلم المعلم في كليات التربية توفير مصادر تعلم متنوعة وثرية ومتقدمة. ويقترح أن تشمل هذه المصادر العناصر التالية:

- مكتبة ورقية تضم أحدث الكتب والمراجع والدوريات في التخصصات العلمية، والأدبية، والتربوية، والثقافية. كما تضم رسائل الماجستير والدكتوراة التي تم إجازتها في التخصصات المختلفة وفي التربية.
- مكتبة رقمية إلكترونية تضم البرامج التعليمية الالكترونية، وكبائن لشبكة المعلومات، وحواسب الكترونية، وأقراص مدمجة مخزن عليها محتويات المكتبة الورقية.
- مكتبة ورقية وأخرى إلكترونية تضم أبحاث أعضاء هيئة التدريس، وأبحاث الأساتذة في مختلف التخصصات العلمية، والأدبية، والتربوية.

١٠- البنية التحتية:

من الدعائم الأساسية لنجاح عملية التطوير بنية أساسية متطورة تساعد على تنفيذ التصور المقترح للتطوير ولعل من أهم مكونات البنية التحتية قاعات الدرس، وقاعات البحث، والمعامل المركزية، والمعامل الخاصة، ومعامل طرق التدريس، وحجرات إطلاع هيئة التدريس واستراحتهم، وأماكن ممارسة الأنشطة.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

- قاعات الدرس: ينبغي أن تكون قاعات الدرس مناسبة لأعداد الطلاب، وصحية من الناحية الفيزيقية، وتحتوى على سبورة ذكية، وجهاز عرض البيانات، وحاسب الكرتوني، وبعض الأساليب التكنولوجية التي توظف في تدريس التخصصات المختلفة.
- قاعات البحث: وهى عبارة عن حجرة صغيرة للباحث بها مكتبة صغيرة تتضمن المراجع والدوريات ومنفذ لشبكة المعلومات التي يحتاجها عضو الهيئة المعاونة، أو عضو هيئة التدريس الذى يجرى بحوثا نظرية.
- المعامل المركزية: ينبغي أن يضم كل قسم من الأقسام العلمية معملا مركزيا يحتوى على الأجهزة العلمية والمواد الخام اللازمة، ويكون استخدامها مشاعا بين معظم الباحثين بالقسم.
- المعامل الخاصة: وهى معامل تحتوى على أجهزة والمواد الخام اللازمة لإجراء بحوث أعضاء هيئة التدريس في تخصصات دقيقة.
- معامل طرق التدريس: وهى معامل مزودة بكل ما يحتاجه التخطيط لعملية التدريس، وإجراء التجارب المتضمنة في المقررات التخصصية الخاصة بمرحلة التعليم قبل الجامعي، وذلك لتدريب الطالب المعلم عليها قبل أن يجريها خلال التربية الميدانية.
- حجرات إطلاع هيئة التدريس: وهى عبارة عن مقصورة صغيرة داخل المكتبة توفر الهدوء للقارئ، وتحتوى على مكتب صغير وأدوات كتابية ويسمح لعضو هيئة التدريس باستخدامها لعدة ساعات تحدد حسب عدد الراغبين في الاطلاع بها.
- استراحة هيئة التدريس: وهى عبارة عن قاعة كبيرة يلتقى بها أعضاء هيئة التدريس في أوقات فراغهم بين المحاضرات يتوافر بها بعض المشروبات والوجبات الخفيفة لضمان استعادة نشاطهم وتمكنهم من متابعة مهامهم التدريسية بعد ذلك.
- أماكن ممارسة النشاط: وهى عبارة عن مساحات داخل كل كلية تناسب من حيث الشكل والمكونات نوع النشاط المراد ممارسته وطبيعته.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1

١١- التقويم الشامل:

يعطى التقويم الشامل مؤشرات للسلبيات والإيجابيات للجوانب المختلفة للعملية التعليمية وإمكاناتها البشرية (أعضاء هيئة التدريس - الهيئة المعاونة - والإداريين -والفنيين)، والإمكانيات المادية (المشار إليها في البنية التحتية). كما يشمل تقويم المقررات واستراتيجيات تدريسها، والتدريب الميداني على التدريس، والأساليب التكنولوجية المساعدة على التدريس، والأنشطة الطلابية، وتقويم الطلاب المعلمين، وذلك بتطبيق الأساليب والأدوات المناسبة لكل جانب من الجوانب المشار إليها. توضع نتائج التقويم الشامل أمام المسؤولين بالكلية لبداية عملية التطوير الشامل كما جاء في المرتكزات الخامسة، والسادسة، والسابعة. على أن يكون تمويل عملية التطوير من خلال المصادر المشار إليها في الركيزة التاسعة.

ختامـا

تطرح الدراسة الحالية قضية جوهرية للمناقشة بعيدا عن الفكر التقليدي لتطوير إعداد المعلم في كليات التربية، وكليات إعداد معلم التعليم الفني، وكليات التربية النوعية، ألا وهي إنشاء جامعة تربوية يعد تحت مظلتها المعلم في جميع التخصصات العلمية، والأدبية، والفنية، والنوعية على غرار فكرة الكلية الجامعية **University College** المعمول بها في دول أجنبية عديدة مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، أستراليا، وكندا، وماليزيا، ونيوزيلاندا، وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر.

كذلك قدمت هذه الدراسة تصورا مقترحا لتطوير إعداد المعلم بكليات التربية وقضية للمناقشة. هذا التصور كما تم توضيحه هو تصور إرشادي قابل للتعديل، أما القضية فمطروحة للمناقشة وكاتب هذه الدراسة يرحب بإبداء الرأي ووجهات النظر للاستفادة منها في وضع تصور أكثر عمقا وشمولا، ورؤية غير تقليدية لتطوير إعداد المعلم.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.1